

الانتخابات النيابية ٢٠٢٣

# الجدول الزمني لانتخابات الطعون



WWW.LADE.ORG.LB

## المهل المرتبطة بتعديل او تغيير قانون الانتخابات النيابية الحالي

بغياپ رئيس لجمھوريه لا يمكن دعوه البرلمان اللبناني الى عقد جلسات استثنائيه - الماده ٣٣ من الدستور - لذا على البرلمان بهيئته العامة ان يلئمھ خلال الدورات العاديه لانعقاده وهي بحسب الماده ٣٣ من الدستور اللبناني كالتالي:

"العقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتحصص جلساته بالبحث في الموازنہ والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة".

وبما انه في العقد الأول (آذار ٢٠١٧) ستكون الهیئات الناخبة قد دعيت ومن غير المقبول ان يستمر البرلمان بمناقشته قانون الانتخابات على ابواب اسابيع من موعدها لذا تشدد الجمعية على ضرورة مناقشة وقرار قانون انتخابات نیابية اصلاحی قبل نهاية العام ٢٠١٦ اي قبل انتهاء العقد الثاني العادي للبرلمان للعام ٢٠١٦.



## المهل المرتبطة بتتعديل او تغيير قانون الانتخابات النيابية الحالي

تنهي ولاية مجلس النواب الحالي بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٧، بحسب القانون رقم ١٦ بتاريخ ٢٠١٤ تشرين الثاني:

يجب على الانتخابات ان تحصل في فترة الشهرين السابقين لانتهاء ولاية المجلس النيابي:  
وهد المهلة تبدأ في ٢١ نيسان ٢٠١٧ وتنهي في ٢٠ حزيران ٢٠١٧ وهذا ما ينص عليه الدستور اللبناني المعدل سنة ١٩٩١ المادة ٤٢ وأيضا المادة ٤٣ من القانون رقم ٢٠٨/٢٥

تجري الانتخابات في يوم واحد في جميع المحافظات والأقضية يوم واحد، وهذا اليوم يجب ان يكون يوم "أحد" (المادة ٤٣ والمادة ٨٠ من القانون رقم ٢٠٨/٢٥)

بناء على تلك المعايير، يمكن ان تحصل الانتخابات في ٩ موعيد مختلف تبدأ نهار الأحد ٢٣ نيسان ٢٠١٧ وهو أقرب موعد محتمل للانتخابات النيابية، ونهار الأحد ١٨ حزيران ٢٠١٧ وهو آخر موعد محتمل للانتخابات النيابية.

آخر مهلة لسحب الترشيحات	آخر مهلة لاقفال باب الترشح	آخر مهلة لدعوة الهيئة الناخبة	اليوم المحتمل للانتخابات النيابية
٤ أيار	١٩ نيسان	٦ آذار	١٨ حزيران
٢٧ نيسان	٢٣ نيسان	٣ آذار	١١ حزيران
٦ نيسان	٥ نيسان	٦ آذار	٤ حزيران
١٣ نيسان	٢٩ آذار	٢٨ شباط	٢٨ أيار
٦ نيسان	٢٢ آذار	٢١ شباط	٢١ أيار
٣ آذار	١٥ آذار	١٤ شباط	١٤ أيار
٢٣ آذار	٨ نيسان	٧ شباط	٧ أيار
٦ آذار	١ نيسان	٣ كانون الثاني	٣ نيسان
٩ آذار	٢٥ آذار	٢٤ كانون الثاني	٢٣ نيسان

# الجدول الزمني





# الجدول الزمني لآخر مهلة لإجراء الانتخابات النيابية: ١٨ حزيران ٢٠١٧

<p>اعادة التدقيق بالقوائم الانتخابية مواد ٣٩، ٣١، ٣٢، ٣٤ و ٣٥ من القانون ٢٠٠٨/٢٥ على موظفي الفئتين الاولى والثانية والقضاة وغيرهم ممن يحددهم القانون الراغبين في الترشح للانتخابات النيابية القادمة ان يقدموا استقالتهم قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء ولاية المجلس النيابي المادة ١٠ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>الانتهاء من تسجيل الراغبين في التصويت في الخارج المادة ٦٦ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>تعيين لجان القيد: في حال تecided تغيير لجان القيد الحالية فمن المفید ان يتم تشكيل هذه اللجان قبل ١٠ شباط اي قبل البدء بتدقيق قوائم الناخبين المادة ٣٨ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>التدقيق بالقوائم الانتخابية بعد نشرها وتحمييمها المادة ٣٥ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>انشاء هيئة "الاشراف على الحملة الانتخابية" مواد ٤٤، ٤١، ٤٣ و ٤٦ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>آخر مهلة لدعوة الهيئات الناخبة المادة ٤٤ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>تجميد القوائم الانتخابية المادة ٣٧ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>اقفال باب الترشح للانتخابات النيابية المادة ٤٩ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>آخر مهلة لسحب الترشيحات المادة ٥٢ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>اقتراع المغتربين في الخارج المادة ١٠ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>عملية الاقتراع المختصة للموظفين المنتدبين لادارة الاقلام المادة ٨٠ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>بعد فترة الصمت الانتخابي المادة ٧٣ من القانون ٢٠٠٨/٢٥</p> <p>آخر مهلة لإجراء الانتخابات النيابية ١٨ حزيران</p>	<p><b>٥ كانون الأول - ٥ كانون الثاني ٢٠١٦</b></p> <p><b>٦ كانون الاول ٢٠١٦</b></p> <p><b>٧ كانون الاول ٢٠١٦</b></p> <p><b>٨ حزيران - ١٨ حزيران</b></p> <p><b>٩ حزيران - ١٧ حزيران</b></p> <p><b>١٠ حزيران - ١٨ حزيران</b></p> <p><b>١١ حزيران - ١٧ حزيران</b></p> <p><b>١٢ حزيران - ١٨ حزيران</b></p> <p><b>١٣ حزيران - ١٧ حزيران</b></p> <p><b>١٤ حزيران - ١٨ حزيران</b></p> <p><b>١٥ حزيران - ١٧ حزيران</b></p> <p><b>١٦ حزيران - ١٨ حزيران</b></p> <p><b>١٧ حزيران الساعة صفر</b></p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

## توضيحات

### حول تسجيل الناخبين في الخارج

القانون لم يلاحظ تاريخ بدء تسجيل الناخبين في الخارج، ولكن على وزاري الداخلية والخارجية ان تأخذ بعين الاعتبار موعد بدء تحضير القوائم الانتخابية، فمن المنطقي ان يبدأ تسجيل الناخبين في الخارج في الفترة السابقة لتغيير القوائم الانتخابية وذلك لاتمام تلك العملية بنجاح، وارسال اللوائح الخاصة بالمغتربين الى الدوائر المختصة.

### حول باب الترشح

القانون لا يلحوظ فتح باب الترشح للانتخابات النيابية، غير ان المادة ٤٩ من القانون ٢٠٠٨/٢٥ تحدد اقفال باب الترشح قبل الموعد المحدد للانتخابات البرلمانية بستين يوماً. كما يحق للمرشح بحسب المادة ٥٢ من القانون ٢٠٠٨/٢٥ ان يسحب ترشحه للانتخابات النيابية قبل ٤٥ يوماً على الأقل من بدء الانتخابات النيابية.

## الطعون الانتخابية - الانتخابات في ١٨ حزيران ٢٠١٧

هي مهلة مراجعة المرشح مجلس شورى الدولة  
بعد تبلغه قرار رفض تصريح الترشيح  
المادة ٤٩ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

٥ أيام



هي مهلة فصل مجلس شورى الدولة بعد  
وروده الطعن من قبل المرشح المادة ٤٩  
من القانون ٢٥/٢٠٠٨

٣ أيام



مهلة تقديم الطعن الى رئاسة المجلس الدستوري  
المادة ٤٦ من النظام الداخلي  
للمجلس الدستوري

١٩ حزيران  
١٨ تموز



يعين رئيس المجلس الدستوري أحد أعضاء بإجراء  
التحقيقات الازمة على أن يضع تقريره خلال  
مهلة ٣ أشهر على الأكثر من تكليفه ويحيله الى  
المجلس الدستوري المادة ٢٩ من القانون ٢٥/٢٠٠٩

١٥ أيام



يجتمع المجلس الدستوري للمذاكرة في الدعوى ويصدر  
التقرير النهائي خلال مدة شهر على  
الأكثر المادة ٣ من القانون ٢٥/٢٠٠٩

بعد الانتهاء  
من التحقيقات



## **المهل الخاصة بعمل هيئة الادارة على الحملة الانتخابية**

لا يحدد القانون رقم ٢٥/٢٠٠٨ موعدا محددا لانشاء "هيئة الادارة على الحملة الانتخابية" لكن تشكيلها بالتأكيد يأتي قبل موعد دعوة الهيئات الناخبة اي قبل ٩٠ يوماً من اجراء الانتخابات لكي تكون الهيئة الحاضرة لمراقبة الحملات الانتخابية، كما هي تحتاج لـ ١٥ يوماً لاعداد نظامها الداخلي بعد انشائها (في حال ارادت تعديل النظام الحالي)، كما تحتاج ايضا الى فترة أسبوع من اجل التصديق على نظامها الداخلي، والى ١٤ أيام اضافية من اجل دراسة طلبات الوسائل الاعلامية الراغبة في نشر الاعلان الانتخابي، في المحصلة تحتاج الهيئة الى ٢٢ يوماً كحد أدنى قبل اجتماع الهيئات الناخبة وذلك لضمان حسن سير عملها.

**٦ شباط: انشاء هيئة الادارة على الحملة الانتخابية** مواد ١١، ٤٤، ٦٦٩ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

١٩ حزيران - ١٨ تموز: آخر مهلة لتسليم الكشوفات المالية العائدية لحملات اللوائح والمرشحين المادة ١٩ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

على وسائل الاعلام الراغبة في الخوض في الاعلان الانتخابي والترويج، التقدم من الهيئة بتصریح قبل ١٤ أيام على الاقل من بداية فترة الحملة الانتخابية المادة ٦٦ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

على الجهة المرشحة الراغبة في الاعلان الانتخابي ان تسلّم الهيئة قبل ٣ أيام على الاقل المواد الاعلانية الراغبة في بثها المادة ٦٦ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

٨ حزيران: حظر نشر، بث، توزيع جميع استطلاعات الرأي والتحليلات عليها المادة ٧٤ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

٢٤ ساعة هي مهلة تحقيق الهيئة بالشكاوي المقدمة من قبل المرشحين او اللوائح قبل احالتها الى محكمة المطبوعات التي بدورها تصدر قرارها خلال ٢٤ ساعة بعد الاحالة المادة ٧٥، ٦٦ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

على المؤسسة الاعلامية تقديم تقريرا اسبوعيا مفصلا للهيئة عن الدعايات والاعلانات الانتخابية التي تم بثها في الاسبوع المنصرم المادة ٦٦ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

للهمة اتخاذ تدابير بحق الوسائل الاعلامية المخالفة: المادة ٧٦ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

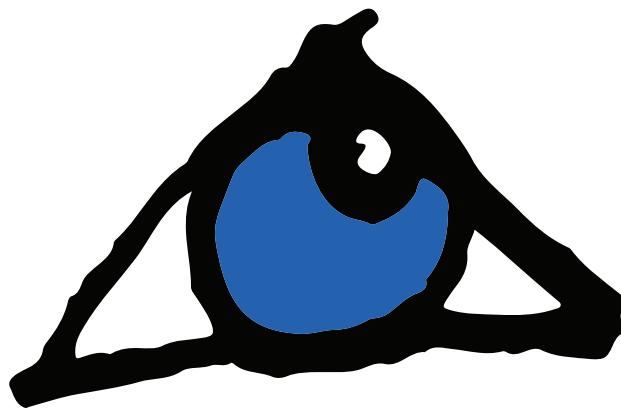
- |   |                                                                   |
|---|-------------------------------------------------------------------|
| ١ | توجيه تنبية للوسيلة الاعلامية                                     |
| ٢ | احالة الوسيلة الاعلامية المخالفة الى محكمة المطبوعات              |
| ٣ | فرض غرامة مالية تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠ مليون ليرة                   |
| ٤ | وقف الوسيلة الاعلامية المخالفة عن العمل جزئيا مدة لا تتعدي ٣ أيام |
| ٥ | في حال تكرار المخالفة تقول جميع البرامج لمدة أقصاها ٣ أيام        |
| ٦ | تصدر محكمة المطبوعات قرارها في مهلة ٢٤ ساعة على الأكثر            |

على وسائل الاعلام بث ونشر التصحيحات والردود التي تردها من المرشحين ضمن مهلة ٢٤ ساعة المادة ٧٧ من القانون ٢٥/٢٠٠٨

الانتخابات النيابية ٢٠٢٣

# الجدول الزمني لانتخابات الطعون





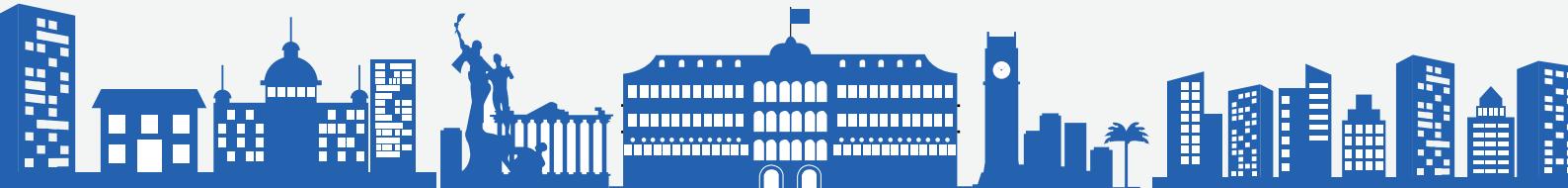
# الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

LEBANESE ASSOCIATION FOR DEMOCRATIC ELECTIONS



هذا المشروع يتمويل من  
الاتحاد الأوروبي

- [WWW.FACEBOOK.COM/LADE.LEBANON](http://WWW.FACEBOOK.COM/LADE.LEBANON)
- [WWW.TWITTER.COM/LADELEB](http://WWW.TWITTER.COM/LADELEB)
- [WWW.LINKEDIN.COM/COMPANY/LADELEB](http://WWW.LINKEDIN.COM/COMPANY/LADELEB)
- [WWW.YOUTUBE.COM/USER/LADELEB](http://WWW.YOUTUBE.COM/USER/LADELEB)



[WWW.LADE.ORG.LB](http://WWW.LADE.ORG.LB)

SODECO, PETRO TRAD STREET, SODECO 7 BUILDING, 5TH FLOOR, BEIRUT-LEBANON  
E-MAIL: [INFO@LADE.ORG.LB](mailto:INFO@LADE.ORG.LB) · TEL/FAX: 01333714 - 01333713

أعدت هذه الدراسة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بتمويل من الاتحاد الأوروبي.  
الآفكار الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.